Journal Of the Iraqia University (73-8) June (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

علاقة الدولة في تنظيم الاقتصاد دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون الإيراني

أ.م.د. احمد حبيب نزاد

الاستاذ المساعد بجامعة طهران في إيران

م.م. كرار رحيم بدر شحماني

طالب الدكتوراه بجامعة طهران بردیس فارابي بايران

The State's Relationship in Regulating the Economy: A Comparative Study between Iraqi and Iranian Law

Asst. Prof. Dr. Ahmad Habib Nejad
Assistant Professor at the University of Tehran, Iran
M.M. Karar Rahim Badr Shahmani
PhD student at Tehran Pardis Farabi University, Iran

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد من منظور قانوني مقارن بين النظامين العراقي والإيراني، لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في تحقيق التوازن بين متطلبات السوق وضمان العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وقد هدف البحث إلى تحليل الإطارين الدستوري والقانوني المنظمين لدور الدولة الاقتصادي في البلدين، وبيان أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين، من حيث السياسات الاقتصادية، والتشريعات المنظمة للسوق، وأدوات التخطيط والرقابة، ومدى فاعلية تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع.اعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، حيث تم تناول المفاهيم العامة لتدخل الدولة في الاقتصاد وتطورها التاريخي، ثم دراسة الأساس الدستوري والقانوني الذي يُنظّم هذا التدخل في العراق وإيران، مرورًا بتحليل السياسات الاقتصادية، وآليات التنظيم، وقوانين حماية المنافسة والمستهلك والاستثمار، وصولًا إلى تقييم التجربتين من حيث الكفاءة والفعالية.وتوصل البحث إلى أن كلا البلدين يمنحان الدولة دورًا محوريًا في الاقتصاد، غير أن طبيعة هذا الدور تختلف؛ إذ يتجه العراق نحو اقتصاد السوق لكنه يعاني من ضعف في التطبيق المؤسسي والرقابي، في حين أن إيران تتبنى نموذجًا موجّهًا مع تدخل مركزي قوي، لكنه يواجه تحديات في الشفافية والمرونة.واختتم البحث بمجموعة من التوصيات، منها: تعزيز استقلالية المؤسسات الاقتصادية الرقابية، تطوير البيئة التشريعية بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الحديث، وإعادة النظر في توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص بما يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

Abstract

This research addresses the state's role in regulating the economy from a comparative legal perspective between Iraq and Iran, considering the significant impact of such a role in achieving a balance between market efficiency and social justice as well as sustainable development. The study aims to analyze the constitutional and legal frameworks that govern the state's economic intervention in both countries and identify the similarities and differences between their experiences in terms of economic policies, market regulation, planning tools, and law enforcement effectiveness.The research adopts a comparative analytical methodology, beginning with a discussion of the conceptual and historical evolution of state intervention in the economy. It then examines the constitutional principles and legal foundations in Iraq and Iran, analyzes their economic planning approaches, regulatory instruments, and laws on competition, consumer protection, and investment, culminating in an evaluation of both countries' practical experiences.The findings reveal that both Iraq and Iran assign a central role to the state in economic affairs; however, the nature of this role varies. Iraq seeks a market-based economy but suffers from weak institutional and regulatory implementation, while Iran adopts a more state-directed model

characterized by centralized planning but faces challenges in transparency and flexibility.The research concludes with recommendations, including enhancing the independence of economic oversight institutions, developing legal environments aligned with modern economic needs, and redefining the roles of the state and private sector to ensure a balance between economic efficiency and social equity.

المقدمة:

يمثّل التنظيم الاقتصادي أحد أهم وظائف الدولة الحديثة، حيث تسعى من خلاله إلى تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية وضمان العدالة الاجتماعية، وهو ما يتطلب تدخلًا تشريعيًا وتنفيذيًا لضبط الأداء الاقتصادي وفقًا لمبادئ النظام العام والمصلحة العامة. وفي ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، تبرز الحاجة إلى دراسة مدى تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد، من حيث السياسات والقوانين والأدوات المعتمدة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية. وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة عند مقارنتها بين نظامين قانونيين متجاورين، هما العراق وإيران، لاختلاف توجهاتهما السياسية والاقتصادية، وتأثير ذلك على طبيعة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي.

أولاً بيان المسألة:

تتمثل مشكلة البحث في التفاوت الواضح في حجم وطبيعة تدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي في كل من العراق وإيران، وتحديد مدى اتساق هذا التدخل مع المبادئ الدستورية والقانونية السائدة في كلا البلدين، بالإضافة إلى مدى كفاءته في تحقيق التنمية الاقتصادية، وحماية المستهلك، وضمان التوزيع العادل للثروات.

ثانياً ضرورة البحث:

تبرز ضرورة البحث من خلال الحاجة إلى تقييم دور الدولة في توجيه الاقتصاد الوطني ومقارنة فاعلية الأطر القانونية والمؤسساتية الناظمة لهذا الدور في العراق وإيران، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المشتركة كالعقوبات الدولية، والاعتماد على الموارد الطبيعية، والحاجة إلى إصلاحات اقتصادية شاملة. كما أن البحث يعالج فراغًا في الدراسات المقارنة بهذا المجال.

ثالثاً أهداف البحث:

١. توضيح مفهوم ومجالات تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد.

٢. تحليل الإطار القانوني والدستوري الذي يحكم تدخل الدولة في الاقتصاد في كل من العراق وإيران.

٣. إبراز أوجه الشبه والاختلاف في السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولتين.

٤. تقييم مدى فاعلية التدخل القانوني في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

٥. تقديم مقترحات لتعزيز كفاءة التنظيم الاقتصادي في كلا البلدين.

رابعاً سؤال البحث:

ما هو الدور الذي تؤديه الدولة في تنظيم الاقتصاد وفقًا للقانون العراقي والقانون الإيراني، وما أوجه التشابه والاختلاف في طبيعة هذا الدور بين النظامين القانونيين؟

خامساً فرضية البحث:

يفترض البحث أن هناك اختلافًا في طبيعة ومدى تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد بين العراق وإيران، يعود إلى اختلاف البنية الدستورية والسياسية والاقتصادية لكلا البلدين، وهو ما ينعكس على مستوى فاعلية القوانين الاقتصادية وتوجهات السياسات العامة.

سادسا : الدراسات السابقة

١. دراسة البنك الدولي (٢٠٠٩)حللت أثر انتشار الهاتف المحمول والنطاق العريض على الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٦، وتوصلت إلى أن زيادة ١٠٪ في استخدام النطاق العريض ترفع نصيب الفرد من الناتج المحلي بمعدل ١.٣٨٪ في الدول النامية و١.٢١٪ في الدول المتقدمة، مما يؤكد الدور الإيجابي لتكنولوجيا الاتصالات في النمو الاقتصادي.

٢. دراسة مجدي الشوربجي (٢٠١١):فحصت العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي في ١٧ دولة عربية (٢٠٠٠–٢٠٠٩)، باستخدام بيانات بانل، وأثبتت وجود علاقة إيجابية معنوية بين المتغيرين.

٣. دراسة العمري الحاج (٢٠١٢)ركزت على الجزائر للفترة (١٩٩٥–٢٠٠٩)، وتوصلت إلى أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ساهم في النمو الاقتصادي، بينما إصلاح قطاع الاتصالات لم يظهر أثراً مباشراً على الكثافة المعلوماتية.

٤. دراسة بلهوشات محمد الأمين (٢٠١٨)اعتمدت بيانات لـ١٨ دولة عربية، وأكدت على وجود علاقة طردية بين مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي، خصوصًا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.

٥. دراسة غدير والعليق (٢٠١٨)حللت أثر تكنولوجيا المعلومات في سوريا بين (١٩٩٥–٢٠١٢)، ووجدت علاقة سلبية في المدى القصير وإيجابية في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي ومؤشر تكنولوجيا المعلومات.

٦. دراسة طه بن الحبيب (٢٠١٨)غطّت ٥٠ دولة نامية للفترة (٢٠٠٥–٢٠١٥)، وأظهرت أن الإنترنت له أثر سلبي في الأجل الطويل على النمو، بينما الهاتف المحمول لم يكن له أثر معنوي.

٧. دراسة إيناس فهمي حسين (٢٠٢٠)درست أثر النفاذ والاستخدام والمهارات الرقمية على النمو الشامل في الدول النامية والعربية، وأثبتت أن النفاذ والاستخدام لهما تأثير إيجابي، بينما المهارات لم يكن لها نفس الأثر

٨. دراسة دردور وخوالدي (٢٠٢٢)بينت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تكنولوجيا المعلومات والنمو في الجزائر، مع تأثير إيجابي للهاتف النقال على النمو الاقتصادي.

٩. دراسة أحمد العيفة (٢٠٢٢)لم تجد أثرًا ذا دلالة لتكنولوجيا المعلومات على النمو في الجزائر (١٩٩٦–٢٠١٩)، وأرجعت ذلك إلى ضعف الإنفاق على القطاع وعدم تطوره. ما يميز دراسة "علاقة الدولة في تنظيم الاقتصاد – دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون الإيراني" عن الدراسات السابقة١. الاختلاف في الموضوع:جميع الدراسات السابقة تناولت أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي من منظور كمي أو قياسي، بينما تركز هذه الدراسة على البعد القانوني والتنظيمي ودور الدولة من منظور دستوري وتشريعي في توجيه الاقتصاد.

٢. المنهج المقارن تتميز الدراسة بمنهج مقارن بين نظامين قانونيين مختلفين (العراقي والإيراني)، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة التي اقتصرت غالبًا على حالة واحدة أو بيانات مقطعية لدول متعددة.

٣. التركيز على التشريعات والسياسات العامة:الدراسة لا تعتمد على النماذج الاقتصادية فقط، بل تتناول الإطار الدستوري والقانوني لتدخل الدولة في الاقتصاد، وهو جانب تنظيمي لا تغطيه الدراسات القياسية التقليدية.

٤. تداخل السياسة والقانون:تناقش الدراسة العلاقة بين الخيارات السياسية والإطار القانوني في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية، خصوصًا في ظل الأنظمة المتأثرة بالأيديولوجيا (مثل إيران) أو الانتقال نحو السوق الحر (مثل العراق).

٥. إبراز الفروقات الهيكلية:الدراسة تسلط الضوء على الفروقات المؤسسية والبنيوية التي تحدد مستوى تدخل الدولة وتطبيق القانون، بما في ذلك البيروقراطية، والهيمنة المؤسسية، والرقابة على القطاع الخاص.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لتدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد

يعد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من المواضيع الحيوية التي تحتل مكانة بارزة في الفكرين القانوني والاقتصادي، حيث لا يمكن تصور اقتصاد مستقر ومزدهر دون دور تنظيمي وتوجيهي للدولة. ويتنوع هذا الدور بين ما هو مباشر كإدارة المشاريع الاقتصادية العامة، وما هو غير مباشر كالرقابة والتشريع.ويتأثر مدى هذا التدخل بعوامل متعددة، منها طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد، ومستوى تطور البنية القانونية والمؤسسية، ومدى اعتماد الدولة على الموارد الطبيعية أو الصناعات، فضلاً عن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها. وقد شهد مفهوم تدخل الدولة تطورًا ملحوظًا عبر العقود، فبينما كان يُنظر إليه في الفكر الليبرالي التقليدي كقيد على حرية السوق، أصبح يُنظر إليه اليوم كأداة ضرورية لضمان العدالة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.[١]ويتراوح تدخل الدولة بين الحد الأدنى الذي يقتصر على توفير الإطار القانوني للأسواق، والحد الأقصى الذي يتضمن سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج والتوزيع. ويبرز دور الدولة في أوقات الأزمات الاقتصادية أو السياسية، حيث تُستخدم السياسات الاقتصادية لضمان الاستقرار، وتقليل البطالة، ودعم الفئات الهشة، وتنظيم القطاعات الحيوية كالصحة والطاقة والغذاء[٢].وفي هذا السياق، تأتي أهمية دراسة علاقة الدولة في تنظيم الاقتصاد – دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون الإيراني، لتسليط الضوء على الأطر القانونية والدستورية التي تحدد طبيعة تدخل الدولة، وتحليل مدى نجاح أو تعثر هذه النماذج في تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة، وذلك في ظل الفروقات السياسية والاجتماعية والمؤسسية التي تميز كلا البلدين.وفي هذا المبحث، سنعالج أولًا المفاهيم العامة لتدخل الدولة وأشكاله، ثم ننتقل إلى الأساس القانوني والدستوري لهذا التدخل في العراق وإيران.

المطلب الأول: مفهوم تدخل الدولة في الاقتصاد وأشكاله

يمثل تدخل الدولة في الاقتصاد إحدى القضايا المحورية التي شغلت الفكر الاقتصادي والسياسي على مر العصور، لما له من تأثير مباشر في توجيه مسار التنمية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والعدالة الاقتصادية. وقد تباينت وجهات النظر حول هذا التدخل بين من يدعو إلى الحد الأدنى منه، تحقيقاً لحرية السوق، وبين من يرى ضرورة وجود دور فاعل للدولة لضبط التوازنات الاقتصادية ومواجهة الفجوات التنموية.[٣]ولفهم هذا التدخل بشكل أعمق، لا بد من تتبع تطوره التاريخي وتحديد أشكاله المختلفة، سواء كان تشريعيًا من خلال سن القوانين، أو تنظيميًا من خلال تخطيط السياسات العامة، أو رقابيًا عبر متابعة أداء السوق وضمان الامتثال للقواعد الاقتصادية.[٤]وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب بيانًا لمفهوم تدخل الدولة وتطوره التاريخي، إضافة إلى تصنيف الأشكال الرئيسة لهذا التدخل، تمهيدًا لفهم الإطار القانوني والتنظيمي له في الدول محل الدراسة.

الفرع الأول: التطور التاريخي لدور الدولة في الاقتصادشهد دور الدولة في الاقتصاد تحولات كبيرة عبر العصور. ففي المراحل الأولى من تاريخ البشرية، كان النشاط الاقتصادي فرديًا ومحدودًا، وكان تدخل الدولة شبه معدوم. ثم مع نشوء الدولة الحديثة وتطور المجتمعات، بدأ تدخل الدولة يتزايد تدريجيًا، خصوصًا بعد الأزمات الاقتصادية الكبرى كالأزمة المالية العالمية عام ١٩٢٩، حيث ظهرت الحاجة إلى تدخل الدولة لكبح جماح السوق وضبط التوازنات الاقتصادية.وقد تعزز هذا الاتجاه مع تصاعد مفاهيم دولة الرفاه ودور الدولة في تقديم الخدمات العامة، لتتحول من مجرد "حارس ليلي "كما في الفكر الليبرالي الكلاسيكي، إلى "فاعل اقتصادي "كما في الفكر الكينزي والاشتراكي.لقد مرّ دور الدولة في الاقتصاد بتحولات جذرية منذ العصور القديمة وحتى العصر الحديث، متأثرًا بالتغيرات الفكرية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية التي شهدتها المجتمعات عبر التاريخ. ويمكن تقسيم هذا التطور إلى عدة مراحل رئيسية توضّح كيف انتقلت الدولة من موقع الحياد الاقتصادي إلى موقع الفاعل الأساسي في الحياة الاقتصادية.أولًا: الدولة في العصور القديمة والوسطى في العصور القديمة، لم يكن هناك تصور متكامل لدور اقتصادي فعّال للدولة، بل كانت وظيفتها تقتصر على حماية الأمن، وتحصيل الضرائب، وتنظيم العلاقات المجتمعية. وقد تجلت بعض صور التدخل الاقتصادي في سياسات مثل تحديد الأسعار، واحتكار بعض السلع الاستراتيجية كالحبوب، ولكنها كانت تدخلات محدودة وغير ممنهجة.[٥]أما في العصور الوسطى، وتحديدًا في ظل النظام الإقطاعي، فقد كانت النشاطات الاقتصادية خاضعة لعلاقات القوة بين الملوك والنبلاء، مع سيطرة شبه كاملة للكنيسة على الفكر الاقتصادي. لم تكن الدولة تلعب دورًا تنمويًا أو تنظيميًا واسعًا، بل كانت تكرس حالة الجمود الاقتصادي والطبقي[6]

ثانيًا: الفكر الليبرالي الكلاسيكي والدولة الحارسة مع بروز عصر النهضة والثورة الصناعية في أوروبا، ظهرت المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، وعلى رأسها **آدم سميث**، الذي دعا إلى مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر"، مؤكدًا على حرية السوق وقوى العرض والطلب كمنظم طبيعي للنشاط الاقتصادي[3]. وقد انطلقت هذه المدرسة من فكرة أن تدخل الدولة يضرّ بالكفاءة الاقتصادية.[7]في هذه المرحلة، اقتصر دور الدولة على الوظائف السيادية فقط مثل الأمن، الدفاع، والعدالة، وتم توصيفها بـ"الدولة الحارسة.(Minimal State) "

ثالثًا: الأزمة الاقتصادية الكبرى وبداية التحول (١٩٢٩)أدى الانهيار الاقتصادي الكبير في عام ١٩٢٩ إلى انهيار الأسواق المالية وارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة والفقر، مما كشف عن ضعف النظام الرأسمالي غير المنظم. وقد شكّلت هذه الأزمة نقطة تحول حاسمة في دور الدولة الاقتصادي[8]جاء الاقتصادي البريطاني **جون مينارد كينز** بنظرية جديدة تدعو إلى تدخل الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي من خلال زيادة الإنفاق العام وتوجيه الاستثمار.[9]

رابعًا: الدولة الراعية بعد الحرب العالمية الثانية شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اتساعًا في دور الدولة، خاصة في دول أوروبا الغربية، حيث تم تبني "دولة الرفاه "التي تؤدي وظائف اقتصادية واجتماعية واسعة، منها التأمين الصحي، التعليم المجاني، دعم الفئات الفقيرة، وتشجيع التنمية المتوازنة[10]

خامسًا: صعود النيوليبرالية وتقليص دور الدولة مع وصول **مارغريت تاتشر** في بريطانيا و**رونالد ريغان** في الولايات المتحدة إلى الحكم في الثمانينيات، بدأ تطبيق توجهات **الليبرالية الجديدة**، التي تدعو إلى الخصخصة، وتقليل الإنفاق العام، وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وفتح الأسواق أمام التجارة العالمية[11]

سادسًا: مرحلة ما بعد العولمة والأزمات الحديثة أظهرت الأزمات العالمية الأخيرة، خاصة الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، وجائحة كوفيد-١٩، أهمية الدولة في إنقاذ الاقتصاد عند حدوث الانهيارات. فتم إعادة الاعتبار لدورها التدخلي في ضبط الأسواق، وتقديم الحوافز المالية، وضمان الاستقرار الاجتماعي[8].[12]

الفرع الثاني: أشكال التدخل الاقتصادي (تشريعي، تنظيمي، رقابي)

يتخذ تدخل الدولة في الاقتصاد أشكالًا متعددة تختلف باختلاف النظام السياسي والاقتصادي المعتمد في كل دولة. ويمكن حصر أبرز هذه الأشكال فيما يلي:

١. **التدخل التشريعي:** ويتجلى في إصدار القوانين الاقتصادية التي تنظم النشاطات الإنتاجية والتجارية والمالية، كقوانين الضرائب، والاستثمار، والعمل، والمنافسة.

٢. **التدخل التنظيمي:** ويظهر من خلال إنشاء المؤسسات الاقتصادية العامة، وتحديد السياسات الاقتصادية العامة، وتوجيه النشاطات الاقتصادية وفق خطط مدروسة.

٣. **التدخل الرقابي:** ويعني ممارسة الرقابة على القطاعين العام والخاص لضمان الامتثال للقوانين، ومنع الاحتكار، وحماية المستهلك، ومراقبة الأسعار وجودة السلع والخدمات.

المطلب الثاني: الأساس الدستوري والقانوني لتدخل الدولة في الاقتصاد

يُعد الدستور المصدر الأعلى في النظام القانوني للدولة، ومنه تنبثق السلطات العامة وتُحدد اختصاصاتها، بما في ذلك تدخلها في المجال الاقتصادي. فالنظام الاقتصادي لأي دولة لا يُبنى على القرارات السياسية أو السياسات الحكومية فحسب[١٣]، بل على المبادئ التي يُقرها الدستور، والتي تُعد بمثابة الإطار العام الذي يُحدد وظائف الدولة وحدود تدخلها في السوق والأنشطة الاقتصادية.ويختلف مضمون هذه المبادئ الدستورية باختلاف التوجهات الفكرية والسياسية للدول؛ فهناك دساتير تتبنى النظام الليبرالي وتُقلل من تدخل الدولة، وأخرى تعتمد الاقتصاد الموجه أو المختلط وتمنح الدولة دورًا فعالًا في التوجيه والإدارة. وفي السياق العراقي والإيراني، يُمثل الإطار الدستوري انعكاسًا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، حيث يحمل كل منهما خصوصية نابعة من بنيته الفكرية والتاريخية.وعليه، يتناول هذا المطلب بيان المبادئ الدستورية التي تنظم تدخل الدولة في الاقتصاد، من خلال عرض وتحليل ما ورد في الدستورين العراقي والإيراني من نصوص تُحدد وظائف الدولة الاقتصادية، ومدى التزامها بالتنمية والعدالة الاجتماعية، وحماية الملكية العامة والخاصة، وتنظيم الاستثمار

الفرع الأول: المبادئ الدستورية المنظمة للاقتصاد في الدستور العراقي

ينص **دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥** على مجموعة من المبادئ التي تنظم النشاط الاقتصادي للدولة، ومنها:

- **المادة (٢٥)**" :تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة بما يضمن الاستفادة الكاملة من موارده، وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتطويره.[14]"
- **المادة (٢٦):** تنص على "تشجيع الاستثمارات في مختلف القطاعات.[15]"
- كما تنص **المادة (٢٧)** على حماية الملكية العامة والخاصة، مما يدل على تبني مبدأ الاقتصاد المختلط الذي يوازن بين القطاعين العام والخاص[١٦].

وهذا يؤكد أن الدستور العراقي أقر دورًا واضحًا للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي من خلال آليات قانونية وتشريعية وتنظيمية.

الفرع الثاني: المبادئ الدستورية المنظمة للاقتصاد في الدستور الإيراني

أما في إيران، فإن **دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لعام ١٩٧٩** قد تضمن تنظيمًا صريحًا وشاملًا للاقتصاد، حيث قسمه إلى ثلاثة قطاعات: العام، التعاوني، والخاص[١٧].

- **المادة (٤٤)** من الدستور الإيراني توضح هيكل الاقتصاد وتنص على أن "القطاع العام يشمل الصناعات الكبيرة والبنية التحتية والمصارف، ويجب أن يكون تحت سيطرة الدولة."
- أما القطاع التعاوني فهو موجه لتقوية الاقتصاد الشعبي، والقطاع الخاص يشمل النشاطات غير الرئيسية بشرط عدم الإضرار بالاقتصاد الوطني.
- كما تنص مواد الدستور على العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.وبذلك، يتضح أن الدستور الإيراني يتبنى نموذجًا اقتصاديًا ذا طابع موجه، يعطي الدولة صلاحيات واسعة في الاقتصاد، خصوصًا في القطاعات الأساسية.

المبحث الثاني: أوجه تدخل الدولة في الاقتصاد دراسة مقارنة بين العراق وإيران

إن طبيعة تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد تختلف من بلد إلى آخر بحسب النظام السياسي والاقتصادي، ومدى اعتماد الدولة على الموارد الطبيعية أو الصناعة، وطبيعة التشريعات السائدة، ومدى انفتاح السوق على القطاع الخاص والاستثمارات[١٨]. وسنتناول في هذا المبحث مظاهر تدخل الدولة في العراق وإيران، من خلال تحليل السياسات الاقتصادية، وتنظيم السوق، وتقييم التجربة القانونية لكلا النظامين.

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية وآليات التنظيم في العراق وإيران

يُعد التخطيط والتوجيه الاقتصادي من المهام الجوهرية التي تضطلع بها الدولة لتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية، ولا سيما في الدول النامية التي تواجه تحديات متعددة مثل البطالة، وضعف البنية التحتية، وتذبذب الإيرادات، واعتمادها على قطاعات محدودة كالموارد الطبيعية. ويظهر هذا الدور من خلال وضع السياسات الاقتصادية العامة، وتحديد الأولويات، وتوجيه الاستثمارات، واستخدام الأدوات المالية والتشريعية والمؤسسية لدعم نمو اقتصادي مستدام ومتوازن.ويختلف حجم وطبيعة هذا الدور بحسب النظام السياسي والاقتصادي للدولة، وكذلك بحسب موقعها الجغرافي ومستوى تطورها المؤسسي. ففي بعض الدول، تتبنى الدولة نموذج السوق الحر وتكتفي بالتوجيه العام، بينما تعتمد دول أخرى على نموذج الاقتصاد الموجه حيث تكون الدولة هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.وفي هذا السياق، يُشكل كل من العراق وإيران نموذجين متمايزين في مسألة التخطيط الاقتصادي. فعلى الرغم من تشابه بعض التحديات التي تواجه البلدين، مثل الاعتماد الكبير على النفط، والتقلبات السياسية، والعقوبات الدولية، إلا أن التوجهات الاقتصادية التي تعتمدها كل دولة تختلف اختلافًا واضحًا.فالعراق، بعد عام ٢٠٠٣، سعى إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، عبر تشجيع الاستثمار وتقليص تدخل الدولة، لكنه ما زال يواجه عراقيل

الفرع الأول: دور الدولة في التخطيط والتوجيه الاقتصادي في العراق

يتسم الاقتصاد العراقي بالاعتماد الكبير على القطاع النفطي، وهو ما يجعل دور الدولة في التخطيط الاقتصادي محوريًا. ومنذ عام ٢٠٠٣، اتخذ العراق خطوات باتجاه الاقتصاد الحر، مع محاولات لخفض سيطرة الدولة على بعض القطاعات. ومع ذلك، لا تزال الدولة تمارس دورًا واسعًا من خلال:

- وضع الخطط الخمسية للتنمية.
- إدارة وتوزيع إيرادات النفط.
- دعم بعض القطاعات كالكهرباء والصحة والزراعة.
- توفير الوظائف الحكومية وتشجيع المشاريع الصغيرة من خلال القروض التنموية.

ورغم وجود نية لإشراك القطاع الخاص، إلا أن التدخل الواسع للدولة وضعف المؤسسات الرقابية يحدّان من فعالية هذه السياسة.

الفرع الثاني: دور الدولة في التخطيط والتوجيه الاقتصادي في إيران

في إيران، تتبع الدولة نموذجًا اقتصاديًا مخططًا بدرجة عالية، قائمًا على مبدأ "الاقتصاد المقاوم"، الذي يهدف إلى تقليل التبعية للخارج ومواجهة العقوبات الدولية. وتقوم الدولة بوضع خطط خمسية اقتصادية ملزمة، تحدد فيها:

- دور كل قطاع (عام، خاص، تعاوني).
- مشاريع البنية التحتية الكبرى.
- آليات دعم الصناعات الوطنية.
- تحديد أسعار بعض السلع الأساسية.

كما تلعب "المؤسسات شبه الحكومية "كالحرس الثوري ومؤسسة المستضعفين دورًا اقتصاديًا كبيرًا، وتخضع لتوجيه الدولة بشكل غير مباشر.

المطلب الثاني: التدخل في تنظيم السوق والقطاع الخاص

يُعد تنظيم السوق والقطاع الخاص من أهم مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث لا تقتصر مسؤوليتها على وضع السياسات العامة أو التخطيط الاقتصادي، بل تمتد إلى تنظيم آليات السوق وضبط تفاعلاته، بما يضمن حماية المستهلك، ومنع الاحتكار، وتحقيق المنافسة العادلة، وتهيئة بيئة مناسبة للاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي. وتبرز أهمية هذا النوع من التدخل بشكل خاص في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أو تعاني من اختلالات هيكلية، كما هو الحال في العراق وإيران.[١٩]

ويأخذ تدخل الدولة في تنظيم السوق أشكالًا قانونية وإدارية متعددة، من بينها إصدار قوانين لحماية المنافسة، ووضع قواعد لحماية المستهلك من الاستغلال أو الغش، إلى جانب تشريع قوانين تشجع على الاستثمار وتمنح الضمانات الكافية للمستثمرين. وتكمن أهمية هذه القوانين في أنها تمثل الإطار الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الأطراف الفاعلة، وتؤسس لمناخ من الثقة والاستقرار اللازم لنمو القطاع الخاص.

في هذا السياق، يواجه **العراق** تحديات في بناء سوق حرة منظمة، نتيجة لتأثير الفساد الإداري وضعف المؤسسات الرقابية، على الرغم من وجود قوانين متقدمة نسبيًا في مجالات حماية المستهلك والمنافسة والاستثمار. أما **إيران**، فقد طورت منظومة قانونية تسعى من خلالها إلى الحفاظ على

توازن بين تدخل الدولة ومشاركة القطاع الخاص، في ظل قيود داخلية وخارجية، من أبرزها العقوبات الاقتصادية، واعتمادها على نهج "الاقتصاد المقاوم."

ومن خلال هذا المطلب، سيتم عرض وتحليل أبرز القوانين التي تتعلق بتنظيم السوق في كل من العراق وإيران، مع التركيز على مجالات **حماية المنافسة، والمستهلك، وتشجيع الاستثمار**، لتسليط الضوء على مدى فاعلية التدخل القانوني في إدارة السوق وتعزيز النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: قوانين حماية المنافسة والمستهلك والاستثمار في العراق

يحاول العراق من خلال التشريعات الحديثة جذب الاستثمار وتنظيم السوق، ومن أبرز هذه القوانين:

- **قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦** المعدل، الذي يمنح تسهيلات للمستثمرين الأجانب.
- **قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠** الذي ينظم العلاقة بين المنتج والمستهلك.
- **قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠.**

لكن ضعف تطبيق هذه القوانين، وغياب البيئة الآمنة للاستثمار، واستمرار الفساد الإداري، كلها عوامل تقلل من فاعلية تدخل الدولة القانوني.

الفرع الثاني: قوانين حماية المنافسة والمستهلك والاستثمار في إيران

إيران تملك تشريعات مشابهة، لكن تحت إشراف قوي من الدولة، [٢٠]ومن أبرزها:

- **قانون تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠٠٢**، الذي ينظم دخول رأس المال الأجنبي بضمانات محدودة.
- قوانين **مراقبة الأسعار والدعم الحكومي** للسلع الأساسية.
- هيئات رقابية كـ"منظمة تنظيم السوق"، التي تعمل على تحديد الأسعار ومراقبة التوزيع.[21]

تعمل الدولة على الحد من نفوذ السوق الحرة بما يتماشى مع السياسة الاقتصادية الإسلامية، ما يجعل من تدخلها أكثر مركزية مقارنة بالعراق.

المطلب الثالث: تقييم التجربة القانونية للتدخل الاقتصادي في البلدين

بعد استعراض الأسس الدستورية، والسياسات الاقتصادية، وأدوات التدخل التشريعي والتنظيمي والرقابي في كل من العراق وإيران، تبرز الحاجة إلى تقييم شامل للتجربتين القانونيتين في تنظيم الاقتصاد، وذلك من خلال تحليل مدى فعالية الإطار القانوني في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية، وكشف مكامن القوة والخلل في الأداء التشريعي والمؤسسي.

تُعد التجربة القانونية في التدخل الاقتصادي مرآة تعكس فلسفة الدولة وتوجهاتها، كما تُظهر درجة الانسجام بين النصوص القانونية من جهة، والواقع العملي والمؤسسي من جهة أخرى. ويكتسب هذا التقييم أهمية خاصة في حالتي العراق وإيران، نظرًا لاختلاف بنيتهما السياسية والاقتصادية. فالعراق يتبنى في دستوره نظام الاقتصاد المختلط، ويسعى للانفتاح على السوق وتفعيل القطاع الخاص، إلا أن ضعف تنفيذ القوانين والفساد الإداري يُضعف من كفاءة هذه التجربة. أما إيران، فتقوم على نموذج اقتصاد موجه يقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية وتدخل الدولة، مع وجود مؤسسات اقتصادية قوية، لكن محاطة أحيانًا بقيود أيديولوجية وهيمنة كيانات شبه حكومية تضعف الشفافية.

وعليه، يسعى هذا المطلب إلى تقديم مقارنة تحليلية لأوجه التشابه والاختلاف في تنظيم الدولة للنشاط الاقتصادي في البلدين من الناحية القانونية، ومن ثم رصد نقاط القوة والضعف في كل تجربة، واقتراح توصيات عملية لتحسين فاعلية التدخل القانوني، بما يعزز بيئة اقتصادية مستقرة وعادلة وفعّالة.**الفرع الأول: أوجه التشابه والاختلاف في التنظيم القانوني**

أوجه التشابه:

- كلا البلدين يضعان الدستور كأساس لتدخل الدولة الاقتصادي.
- وجود قوانين تشجع الاستثمار وتحمي المستهلك.
- اعتماد الخطط الاقتصادية الخمسية كأداة للتخطيط.

أوجه الاختلاف:

- إيران تتبع نموذجًا اقتصاديًا أكثر مركزية وتحكّمًا، في حين يميل العراق نحو الانفتاح الاقتصادي رغم ضعف التطبيق.
- السيطرة على السوق في إيران أكبر، بسبب مؤسساتها شبه الحكومية وهيمنة الدولة على القطاعات الحيوية، بينما يعتمد العراق على السوق أكثر رغم تدخل الدولة في التوظيف والخدمات.

الفرع الثاني: نقاط القوة والضعف والتوصيات المقترحة

نقاط القوة:

- وضوح الدور الدستوري للدولة في تنظيم الاقتصاد في كلا البلدين.
- وجود بنى تشريعية أساسية لتنظيم السوق وحماية الحقوق الاقتصادية.

نقاط الضعف:

- ضعف تنفيذ القوانين بسبب الفساد والبيروقراطية.
- غياب الفاعلية المؤسسية في مراقبة السوق، خاصة في العراق.
- غلبة الطابع الأيديولوجي على القرارات الاقتصادية في إيران مما قد يحد من مرونتها.

التوصيات:

١. تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية الاقتصادية.
٢. تطوير البيئة التشريعية لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة.
٣. تقليل تدخل الدولة المباشر في السوق دون إلغاء دورها التنظيمي والرقابي.
٤. تحسين الشفافية والمساءلة في المؤسسات الاقتصادية العامة.

الخاتمة

من خلال الدراسة المقارنة لعلاقة الدولة بتنظيم الاقتصاد في القانونين العراقي والإيراني، تبين أن كلا النظامين يمنح الدولة دورًا محوريًا في إدارة النشاط الاقتصادي، إلا أن هذا الدور يختلف في مضمونه وحدوده بين البلدين. فبينما يسعى العراق إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق الحر مع الإبقاء على بعض أشكال التدخل، نجد أن إيران ما تزال تحافظ على نموذج الاقتصاد الموجه بشكل أكبر، انطلاقًا من المبادئ الاقتصادية المنصوص عليها في دستورها الإسلامي.

ورغم وجود تشريعات متقاربة في مجال تنظيم السوق، إلا أن الفاعلية تختلف بسبب اختلاف التطبيق، والبنية السياسية، ومدى قدرة المؤسسات على الأداء المستقل والكفء.

أولاً: النتائج

١. يتفق كل من الدستور العراقي والإيراني على منح الدولة دورًا تنظيميًا وتخطيطيًا في المجال الاقتصادي، وإن كان بدرجات مختلفة.
٢. العراق يميل إلى فتح السوق وتشجيع القطاع الخاص، إلا أن التطبيق العملي يعاني من الضعف بسبب الفساد والبيروقراطية.
٣. إيران تعتمد سياسة اقتصادية مركزية تُعطي الدولة سيطرة فعلية على معظم القطاعات الحيوية، خاصة من خلال مؤسسات شبه حكومية.
٤. يعاني كلا البلدين من ضعف في تنفيذ التشريعات الاقتصادية رغم وجود الأطر القانونية.
٥. توجد فروقات واضحة في دور الدولة في تنظيم الأسعار، آليات الدعم، والتعامل مع المستثمرين الأجانب.

ثانياً: التوصيات

١. **في العراق:** ضرورة تطوير البيئة المؤسسية وتفعيل تطبيق القوانين الاقتصادية، وخاصة المتعلقة بالمنافسة والاستثمار.
٢. **في إيران:** تعزيز دور القطاع الخاص، وتخفيض مستوى الاحتكار من قبل المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية.
٣. تعزيز الشفافية في إعداد وتنفيذ الخطط الاقتصادية، وتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية.
٤. دعم استقلالية الأجهزة الرقابية، وتحسين فعالية القضاء الاقتصادي.
٥. تشجيع تبادل الخبرات القانونية والاقتصادية بين الدولتين، بما يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ثالثاً: المصادر والمراجع

الكتب

١. آدم سميث، ثروة الأمم (مترجم)، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.
٢. حسن روحاني، الاقتصاد الإسلامي والدستور الإيراني، مركز أبحاث البرلمان الإيراني، إيران – طهران، ٢٠١٥.

٣. حيدر الزيدي، السياسة الاقتصادية في ظل دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥، دار الثقافة للنشر والتوزيع، العراق – بغداد، ٢٠١٨.
٤. د. مرتضى الواعظ، النظام الاقتصادي في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دار المعارف الإسلامية، إيران، ٢٠١٢.
٥. ذياب البدانية، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مركز الدراسات العربية، الأردن.
٦. عبد الحليم خضر، النظام الاقتصادي ودور الدولة، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠١٠.
٧. عبد الحسين شعبان، قراءات دستورية: في بنية الدستور العراقي، دار الجمل، العراق/لبنان، ٢٠١٠.
٨. عبد الرزاق السنوسي، الاقتصاد السياسي وتدخل الدولة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٧.
٩. علي رضا نوري، القانون الدستوري الإيراني (مترجم للعربية)، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، إيران/لبنان، ٢٠١٣.
١٠. فؤاد عبد السلام، الاقتصاد السياسي المعاصر، دار اليازوري، عمان، ٢٠١٥.
١١. كمال التوم، النظرية الاقتصادية والسياسات العامة، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٨.
١٢. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥.
١٣. محمد دويدار، التدخل الاقتصادي للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٤. مصطفى كمال طلبة، القانون الدولي الاقتصادي، دار المطبوعات الجامعية، مصر، ٢٠١٢.
١٥. مصطفى كمال طلبة، القانون الاقتصادي، دار المطبوعات الجامعية، مصر، ٢٠١٢.
١٦. نزار علي عبد، المدخل إلى القانون الدستوري العراقي، دار ابن الأثير، العراق – جامعة الموصل، ٢٠١٥.
١٧. طلال العيسى، اقتصاديات الأزمات العالمية، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، ٢٠٢٠.

الدساتير والقوانين

١. دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
٢. دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لعام ١٩٧٩.
٣. قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.
٤. قانون حماية المستهلك العراقي رقم (١) لسنة ٢٠١٠.
٥. قانون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠.
٦. قانون تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي الإيراني لعام ٢٠٠٢.
٧. تقارير وزارة التخطيط العراقية.
٨. الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية الإيرانية.
٩. كتب ومراجع في الاقتصاد السياسي والقانون الدستوري المقارن.
١٠. دراسات منشورة في مجلات علمية مثل: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – جامعة بغداد، ومجلة الدراسات الاقتصادية الإيرانية.

هوامش البحث

[١] محمد دويدار ، مبادىء الاقتصاد السياسي ، دار النهضة العربية ٢٠٠٥ ، ، جمهورية مصر العربية ، ص ٢٥-٣٠

[٢] عبد الحليم خضر ، النظام الاقتصادي ودور الدولة ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٠ ، مصر ، ص: ص ٤١

[٣] .ذياب البدانية ، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي. مركز الدراسات العربية ، الاردن ، ص٢١٣

[٤] مصطفى كمال طلبة ، القانون الدولي الاقتصادي ، دار المطبوعات الجامعية ، ٢٠١٢ ، مصر: ص ٩٣

[٥] عبد الحليم خضر، النظام الاقتصادي ودور الدولة، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠١٠، ص ٢٠.

[6] عبد الرزاق السنوسي، الاقتصاد السياسي وتدخل الدولة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٧، ص ٤٥

[7] آدم سميث، ثروة الأمم (مترجم)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦، ص ٩٨.

[8] محمد دويدار، التدخل الاقتصادي للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٣.

[9] كمال التوم، النظرية الاقتصادية والسياسات العامة، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٨، ص ١١٢.

[10] مصطفى كمال طلبة، القانون الاقتصادي، دار المطبوعات الجامعية، مصر، ٢٠١٢، ص ٩٧.

[11] فؤاد عبد السلام، الاقتصاد السياسي المعاصر، دار اليازوري، عمان، ٢٠١٥، ص ١٣٥.

[12] طلال العيسى، اقتصاديات الأزمات العالمية، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، ٢٠٢٠، ص ٨٨.

[١٣] نزار علي عبد

اسم الكتاب: المدخل إلى القانون الدستوري العراقي

دار النشر: دار ابن الأثير

سنة النشر: ٢٠١٥

الدولة: العراق – جامعة الموصل

رقم الصفحة: ص ١٢٢–١٣٥

[14] المادة (٢٥) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

[15] المادة (٢٦) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ .

[١٦] ٢٠٠٥المادة (٢٧) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ .

[١٧] حيدر الزيدي اسم الكتاب: السياسة الاقتصادية في ظل دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥دار النشر: دار الثقافة للنشر والتوزيع سنة النشر: ٢٠١٨الدولة: العراق – بغداد رقم الصفحة: ص ٧٦–٩٠

[١٨] عبد الحسين شعبان اسم الكتاب: قراءات دستورية: في بنية الدستور العراقي دار النشر: دار الجمل سنة النشر: ٢٠١٠ الدولة: العراق/لبنان رقم الصفحة: ص ١٠٥–١١٢

[١٩] علي رضا نوري

اسم الكتاب: القانون الدستوري الإيراني (مترجم للعربية)

دار النشر: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

سنة النشر: ٢٠١٣

الدولة: إيران/لبنان

رقم الصفحة: ص ٩٣–١١٠

[٢٠] حسن روحاني

اسم الكتاب: الاقتصاد الإسلامي والدستور الإيراني

دار النشر: مركز أبحاث البرلمان الإيراني

سنة النشر: ٢٠١٥

الدولة: إيران – طهران

رقم الصفحة: ص ٦٤–٨٠

[21] المؤلف: د. مرتضى الواعظ

اسم الكتاب: النظام الاقتصادي في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية

دار النشر: دار المعارف الإسلامية

سنة النشر: ٢٠١٢

الدولة: إيران

رقم الصفحة: ص ٤٥–٦٠